

و بعد إتمام بناء الجدار الأمني حول الصحراء لم يعد بإمكان البوليساريو اختراقها و الوصول إلى المناطق الأهلة و المناطق الاقتصادية. و تدخل هذه التقنية العسكرية في نطاق توقع الهجمات و العمل على إيقافها و التحضير لردّها و في هذا النطاق فإن الجدار المغربي تظل بنيته معدة بالأساس لتعطيل مهمة المهاجمين و شل إستراتيجيتهم و التحضير لحضور قوات الدعم و بالخصوص حضور القوات الجوية التي يشكل تدخلها حلا حاسما في نتائج الهجوم. و استمر النزاع العسكري مدة طويلة بعد ذلك و كانت الهجمات في الغالب عبارة عن محاولات لاختراق الجدار الأمني للدخول إلى باقي التراب الوطني ولكن بدون جدوى. حيث أثبتت هذه الإستراتيجية نجاعتها و مكنت المغرب من التفرغ للساحة السياسية و الدبلوماسية بعد تخكمه النهائي في مجال الجغرافي إلى حين التوقيع على وقف إطلاق النار في 6 شتنبر 1991.

الفصل الثالث: الصحراء المغربية و المنظمات الدولية

المبحث الأول: منظمة الوحدة الإفريقية و نزاع الصحراء المغربية

إذا توفقت منظمة الوحدة الإفريقية إلى حد ما في المساهمة بنجاح في الجهود التي بذلت لإيجاد تسوية مرضية للنزاع الحدودي المغربي الجزائري فإن مبادرتها المتعلقة بتسوية نزاع إقليم الصحراء الغربية اصطدمت بعدة عراقيل و صعوبات و ذلك ليس لأن المنظمة لم تنهج نفس الأسلوب السياسي والدبلوماسي التوفيقى بين أطراف النزاع، وإنما لأن هذا النزاع يتميز كذلك بكونه لا يرتبط فقط بالوضع الحدودية بل و يشمل إقليما صحراويا مهما من حيث مداه الجغرافي و موارده الطبيعية. كما يتميز هذا النزاع بكونه لا يهم فقط الأطراف السياسية الطبيعية في كل صراع دولي - أي لا يهم فقط الدول - وإنما يشمل أيضا حركة لا تتوفر على كل العناصر القانونية والسياسية الأساسية لترقى إلى مستوى الدول بل إلى مستوى حركة تحرر وطني. فنزاع الصحراء الذي انطلق في بدايته كقضية من قضايا تصفية الاستعمار الغربي بالقارة السمراء بين كل من المغرب و موريتانيا المطالبتين باسترجاع هذا الإقليم لتسوية وضعيتهما الترابية والحدودية من جهة، و إسبانيا التي كانت تبسط سلطتها الاستعمارية على هذا الإقليم لعشرات السنين من جهة ثانية. و قد لعبت الدول الإفريقية سواء في إطار الجهود السياسية الفردية أو في إطار منظمة الوحدة الإفريقية دورا مهما في مجل تصفية الاستعمار من هذا الإقليم مساندة في ذلك السياسة التي كان يقوم بها المغرب و موريتانيا لإعادة أجزاء من هذا الإقليم، كما للجزائر مطامع بالإقليم المتاخمة لمنطقة تندوف الحدودية التي سبق أن شكلت موضوع نزاع بين المغرب والجزائر، و كان اهتمام الجزائر بهذا الإقليم الصحراوي يندرج إستراتيجيتها الرامية إلى إيجاد منفذ لها يطل على المحيط الأطلسي.

و إذا كانت الجهود المحلية و الإفريقية معززة بجهود مماثلة من جانب الأمم المتحدة قد مكنت من تحرير إقليم الصحراء من التواجد الإسباني في منتصف السبعينيات فإن ذلك لم يكن كافيا لإيجاد تسوية نهائية و حاسمة لهذه القضية، مما جعل مرحلة تسويتها الثانية أشد تعقيدا و بطؤا من المرحلة الأولى حينما كان الإقليم تحت السيطرة الإسبانية و هكذا تحول قضية الصحراء الغربية من كونها قضية تصفية استعمار أوروبي بإقليم عربي

و إفريقي إلى نزاع مسلح بسبب تعارض المطالب الإقليمية لثلاث دول عربية وهي المغرب وموريتانيا من جهة و الجزائر من جهة أخرى بالإضافة إلى طرف رابع ظهر في الصراع ألا وهو "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" أو ما يعرف اختصاراً بالبوليساريو.²⁰ فبعد توقيع اتفاق ثلاثي بين المغرب و موريتانيا و اسبانيا بمدريد يقضي بإنهاء الوجود الإسباني العسكري بالمنطقة في 28 فبراير 1976 قامت جبهة البوليساريو مدعومة من طرف الحكومة الجزائرية التي أدانت اتفاق مدريد الثلاثي بإعلان قيامها كـ "جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية" في 27 فبراير 1976.

و لم يخل هذا الصراع بين الدول العربية الثلاث من أحداث عسكرية كالاقتتال المسلح التي وقعت في نهاية يناير عام 1976 في "أمغلا" الواقعة بالصحراء على بعد ثلاثة كيلومترات من الحدود الجزائرية، وذلك بين وحدة عسكرية جزائرية و القوات المغربية أسفرت عن وصول هؤلاء "الأمغلا" و أسر أزيد من عشرين جزائرياً، كما قامت قوات جبهة البوليساريو باعتراض الانتشار المغربي و الموريتاني في أجزاء من إقليم الصحراء بعد انسحاب اسبانيا منها.

فإذا كانت هذه الجبهة تناهض اقتسام الصحراء بين المغرب وموريتانيا من خلال إلحاق ثلثي الإقليم بالأراضي المغربية و الثلث الأخير بالأراضي الموريتانية، فإن الجزائر كانت تعارض هذا الاقتسام على أساس أنه لم يتم إجراء استفتاء السكان الصحراويين لتقرير مصيرهم كما كان مزعماً القيام به قبل الانسحاب الإسباني.

و موازاة مع هذه الأحداث و التطورات السريعة التي باتت تشهدا المنطقة، أخذت منظمة الوحدة الإفريقية تبحث عن إمكانية إيجاد تسوية لهذا النزاع الذي بات يهدد استقرار الجزء الشمالي الغربي للقارة السمراء و كعادتها في جامع المنازعات الإفريقية لم تعتمد المنظمة إلى الوسائل القانونية لتصفية الخلاف من خلال تفعيل دور لجنة الوساطة و التوفيق و التحكيم التي تنص عليها المادة 19 من ميثاقها، بل فضلت عوض ذلك اعتماد الأساليب السياسية و الدبلوماسية الخاصة للبحث عن صيغة توافقية بين أطراف النزاع، وكانت هذه

²⁰ - بطرس غالي: النزاع المغربي الجزائري الموريتاني حول الصحراء الغربية في جامعة الدول العربية ص 172.

الأساليب تتمثل في محاولة التماس الحلول عن طريق مؤتمرات رؤساء الدول و الحكومات و تشكيل لجان للحكاماء و لجان للمتابعة ...

ومع تعدد هذه الوسائط السياسية التي ارتكزت عليها المنظمة الإفريقية في مساعيها التوفيقية فإنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها المنشودة نظرا لمجموعة من العراقيل والصعوبات التي اعترضت عملية تفاعلها مع أطراف النزاع من جهة ونظرا كذلك للصعوبات التي انبثقت عن تشكيلات تطبيق صيغ بعض الحلول المقبولة من قبل المتنازعين من جهة ثانية.

وقد بدأت ملامح عجز المنظمة أمام تسوية هذا النزاع تبرز بعد فشل الدول الإفريقية في عقد مؤتمر قمة استثنائي لبحث الوضع في إقليم الصحراء وفقا للقرار الذي اتخذته المسئولون الأفارقة خلال قمة جزيرة موريس التي عقدت في يوليو 1976. فبعد أن أعلنت زامبيا عن استعدادها لاحتضان هذا المؤتمر في عاصمتها لوساكا خلال شهر أكتوبر 1977 تراجعت عن ذلك بحجة عدم قدرتها على ضمان حماية المشاركين في القمة كما أعلن الرئيس الغابوني الذي كان يتولى رئاسة المنظمة عن استعداد بلاده لاحتضان هذه القمة في الفترة من 24 إلى 31 مارس 1978 شريطة أن يتقدم المشاركون من قادة الدول الإفريقية بمساهماتهم المالية و أن تكون مشاركتهم مكثفة، غير أن الحكومة الغابونية تراجعت هي الأخرى عن اقتراحها الذي علته بقله عدد الدول الإفريقية المستعدة للمشاركة في المؤتمر. و بعد هذه المحاولات المتعثرة لعقد المؤتمر الاستثنائي جرى التنام قمة افريقية في النهاية بالعاصمة السودانية الخرطوم يوليو 1978 تقرر خلالها إنشاء لجنة للحكاماء لمتابعة تطور قضية الصحراء. و يبدو أن أعضاء هذه اللجنة و دولا أخرى خارجة القارة السمراء كانوا يؤيدون فكرة إجراء استفتاء بالمنطقة كوسيلة لتسوية النزاع و هو ما كانت تطالب به الجزائر قبل و بعد اتفاق مدريد. ونظرا لرغبة الأطراف المتنازعة في إيجاد حل إفريقي لهذا الخلاف و خاصة منها المغرب، فقد أعلن هذا الأخير عن قبول الاقتراح

الإفريقي القاضي بإجراء الاستفتاء بالتعاون مع المنظمة الإفريقية قصد إيجاد مخرج للأزمة.²¹

و بالرغم من أن منظمة الوحدة الإفريقية كانت تنظر إلى الموقف المغربي الجديد على أنه تطور إيجابي ينطوي على إمكانيات مشجعة لتسوية النزاع، فإن الإجراءات الشكالية المرتبطة بتطبيق الاستفتاء من طرف لجنة المتابعة التي تم إنشاؤها لهذا الغرض ستفرز هي الأخرى خلافات عميقة بين الأطراف المعنية بالنزاع، كما أفرزت هذه الخلافات بدورها تناقضات خطيرة داخل المنظمة كادت أن تعصف بها . ومع أن المغرب التزم أن يكون إجراء الاستفتاء مراقبا لتحقيق توصيات لجنة الحكماء و تأكيد قناعة المغرب بحقوقه المشروعة . فإن الجزائر طالبت من جهتها بضرورة أن يجري الاستفتاء تحت بعض الشروط منها انسحاب القوات و الإدارة المغربية و تحديد تاريخ و مسطرة واضحة لإجراء العملية الاستفتاءية، ودخول المغرب و البوليساريو في مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. و اتبعت المنظمة أسلوبا توفيقيا للخروج من هذا الخلاف الجديد المرتبط بشكليات تنفيذ الاستفتاء، و هكذا أصدر مؤتمر نيروبي 1981 قرارا يقضي بانعقاد لجنة المتابعة قبل شهر غشت من نفس السنة للعمل مع أطراف النزاع على وضع التفاصيل المرتبطة بوقف إطلاق النار من أجل تنظيم الاستفتاء. ووفقا لهذا القرار عقدت اللجنة اجتماعاتها في مناسبتين الأولى خلال الفترة من 24 إلى 26 غشت 1981 بنيروبي الذي عرف اصطلاحا بنيروبي II . كما عقد الاجتماع الثاني بنيروبي كذلك يومي 8 و 9 فبراير 1982 (نيروبي III)، وذلك لتحديد الإجراءات و التفاصيل. و سرعان ما تبين للجنة صعوبة مهمة تحديد هذه الإجراءات التي أخذت هوة الخلاف حولها تتسع باستمرار. ومن جملة الإجراءات التي تركز بشأنها الخلاف هناك مسألة تحديد "أطراف النزاع". ومع أن لجنة المتابعة لم تكن تحدد بدقة في قراراتها ما تعنيه بمفهوم الأطراف المعنية بالنزاع، و كانت تقصد الغموض و عدم الإيضاح تفاديا لإثارة احتجاج دول شمال غرب إفريقيا، فقد كانت

²¹ - محمد تاج الدين الحسيني: منظمة الوحدة الإفريقية ونزاع الصحراء المغربية. المجلة المغربية لقانون و اقتصاد

التنمية جامعة الحسن الثاني. ع: 9/ 1985.

هذه الأخيرة تفسر كل واحدة منها هذا المفهوم بما ينسجم مع موقفها في النزاع، ففي الوقت الذي ينظر فيه المغرب إلى أن الأطراف المعنية بالنزاع هي المغرب من جهة و الجزائر وموريتانيا من جهة أخرى، فإن الجزائر كانت عكس ذلك ترى أن الطرفين المعنيين مباشرة هما المغرب و جبهة البوليساريو التي لا يريد الجانب المغرب الدخول معها في مفاوضات ثنائية لعدم اعترافه بها كطرف في الأزمة و رغم أن لجنة المتابعة كانت تستمع خلال جلساتها المتعددة إلى ممثلي كل من المغرب والجزائر و موريتانيا و كذا ممثل الجبهة فإن المغرب كان يصر على عدم الاعتراف بهذه الأخيرة والتفاوض معها ليس فقط لأنها جبهة لا تتوفر حتى على صفة حركة تحرير داخل المنظمة، و إنما أيضا لأنها ليست في تصور المغرب إلا أداة تسخرها الجزائر لعرقلة مطالبه المشروعة في المنطقة. غير أن لجنة المتابعة ظلت تحافظ على غموض عبارة أطراف النزاع رغم إصرار الجانب الجزائري على ضرورة تحديد هذه الأطراف في المغرب من جهة وحركة البوليساريو من جهة أخرى²². و لم يتغير موقف اللجنة في هذا الشأن إلا بعد صدور قرار عن قمة أديس أبابا التي انعقدت في يونيو 1983 يحدد لأول مرة الطرفين المتنازعين بحسب المفهوم الذي كانت تميل إليه الجزائر أي المغرب والبوليساريو. وقد جاء هذا التغيير في موقف منظمة الوحدة الإفريقية من هذه المسألة على إثر نجاح الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق قبول أعداد متزايدة من الدول الإفريقية لجبهة البوليساريو كعضو ملاحظ بالمنظمة مما اعتبره المغرب عائقا لجهود السلام المبذولة من طرف هذه المنظمة. و لا شك أن أهمية تحديد أطراف النزاع ترتبط بتنفيذ إحدى التوصيات الهامة للجنة الحكماء و يتعلق الأمر بالقرار القاضي بوقف إطلاق النار، فالمغرب يرى أن التفاوض حول وقف إطلاق النار ينبغي أن يكون بين الجزائر و موريتانيا لالتزام بإغلاق حدودهما و منع أي تسرب لعناصر من جبهة البوليساريو إلى الإقليم المتنازع عليه. و فيما يتعلق بوضعية القوات والإدارة المغربية، فإن الجزائر ما انفكت تطالب بانسحاب شامل للتواجد المغربي من المنطقة خلال عملية الاستفتاء في حين كان المغرب يرفض هذا المطلب الذي اعتبره متنافيا مع سيادته القانونية

22 - محمد تاج الدين الحسيني: مرجع سابق ص 23

والفعلية بالمنطقة، و كان يقترح بقاء قواته بالإقليم واستمرار نشاط إدارته لأن ذلك لا يلغي نزاهة عملية الاستفتاء التي ستجرى تحت رقابة دولية. وقد عكست اتجاهات أعضاء لجنة المتابعة الخلافات المغربية الجزائرية حول هذه النقطة، إلا أن القرار الذي توصلت إليه كان توافيقاً أكثر منه ميلاً إلى الاتجاه المغربي إذ نص هذا القرار الصادر في 26 غشت 1981 على أنه "من أجل السير العادي للاستفتاء و احترام وقف إطلاق النار، فإن قوات أطراف النزاع يجب أن تبقى في قواعدها وذلك طبقاً لمقتضيات توصيات الاجتماع الخامس للجنة الخاصة لرؤساء الدول بشأن الصحراء الغربية والمجتمع في فريتاون ما بين 9 و 11 شتنبر 1980. و بخصوص استمرار نشاط الإدارة المغربية، نصت إحدى قرارات لجنة المتابعة على تكوين إدارة انتقالية تساعد وحدات من الشرطة والجيش و كذلك المدنيين و أن تعمل هذه الإدارة بتعاون مع البنيات الإدارية الموجودة في عين المكان، مما يعني إبقاء الإدارة المغربية و استمرار نشاطها. و لم يخل موضوع الاستفتاء نفسه من مثل هذه الخلافات فبين يريد المغرب طرح صيغة السؤال خلال هذه العملية بطريقة تأكيدية يتم فيها التذكير بالروابط التاريخية والعرفية بين السكان الصحراويين و الملكية المغربية، و هي الروابط التي كانت تعكسها و تختزلها رابطة البيعة التي كان يتم عن طريقها التعبير عن ولاء قبائل الصحراء للعرش المغربي، فإن المنظمة كانت تميل إلى اتجاه طرح صيغة سؤال ينطوي على الرغبة في تمكين سكان الصحراء من تقرير مصيرهم إما من خلال تحقيق استقلالهم السياسي أو اندماجهم مع المغرب. أما المشاركون في عملية الاستفتاء، فإن اللجنة أقرت الموقف المغربي بشأن هذه النقطة والمتمثل في ضرورة الاعتماد على الإحصاء السكاني الذي قامت به الإدارة الإسبانية عام 1974 لتحديد الأشخاص المؤهلين للمشاركة في هذه العملية، ويصل عدد السكان الصحراويين حسب هذا الإحصاء إلى حوالي 73797 نسمة.²³ كما أعلنت اللجنة عن وضع مسطرة تمكن الأطراف المتنازعة من تمكين مطالبها و معارضتها القائمة الأولية بأسماء المشاركين في الاستفتاء.

²³ - محمد العربي المساري: حيل لتلاف الاستفتاء جريدة العلم: ع 16050 ص 1.

و قد أقرت لجنة المتابعة موقف المغرب من هذه المسألة، ليس فقط لأن عدد الصحراويين الذي تقدمت به جبهة البوليساريو يعد مبالغاً فيه لدرجة غير مقبولة إذ يصل إلى 700 ألف نسمة ، و إنما أيضا لأن إحصاء السكان الذي أجرته اسبانيا و الذي تم إيداعه بصورة رسمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة سيتم تقويمه كذلك من خلال اعتماد وثائق منظمة غوث للاجئين و كذا اعتماد نسبة نمو السكان المعترف بها كأساس لزيادة عدد المشاركين. ورغم كل الجهود السياسية و الدبلوماسية المبذولة من طرف منظمة الوحدة الإفريقية عن طريق اللجان المشكّلة و الوسائل و الإجراءات المقترحة بالطرق التوافقية قصد إيجاد تسوية مرضية لنزاع الصحراء، فإن هذه الجهود تعرضت للانهايار نتيجة تراجع المنظمة عن حيادها في التعامل مع هذه القضية ، و ذلك على أثر استدعاء الأمين العام لمنظمة أدم كودجو (للجمهورية الصحراوية) لحضور إحدى اجتماعات مجلس وزراء المنظمة في أديس أبابا بتاريخ 23 فبراير 1982 بصفتها عضوا في المنظمة.

و لم تنعكس الآثار السلبية لهذا التراجع على توقف مسلسل التسوية الإفريقية فقط، بل امتدت تلك الآثار إلى كل أعضاء المنظمة الذين انقسموا إلى أطراف مؤيدة و أخرى معارضة للمبادرة التي أقدم عليها الأمين العام. و برغم أن هذا الأخير حاول تبرير الخطوة التي أقدم عليها استنادا إلى مضمون ميثاق المنظمة، فإن المغرب - إلى جانب عدد آخر من الدول الإفريقية- رأت في هذه المبادرة بمثابة إجراء سياسي تجاوز فيه الأمين العام صلاحيته الإدارية المحدودة مما أثار عدة تساؤلات و مناقشات بخصوص دور الأمين العام و ضرورة مراجعة هذا الدور. و احتجاجا على قبول عضوية (الجمهورية الصحراوية) بمنظمة الوحدة الإفريقية الذي اعتبره الجانب المغربي غير قانوني و غير منسجم مع الجهود السياسية و الدبلوماسية الرامية إلى تسوية النزاع على اعتبار أن الاعتراف بهذا الكيان لا ينبغي أن يسبق نتائج الاستفتاء المزمع تنظيمه بالمنطقة، أعلن المغرب انسحابه من المنظمة و التخلي عن التزاماته تجاهها .

و هكذا فشلت منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية إحدى أعقد القضايا الخلافية الإقليمية و الحدودية بالقارة السمراء.²⁴ ولم تحقق الطرق السياسية والدبلوماسية التي اعتمدت لإنجاح مخطط السلام الذي كان مبنيا على ركيزة الاستفتاء أهدافها المتوخاة، غير أن الأمم المتحدة التي أحيل إليها ملف الصحراء عام 1985 ستنتقل هي الأخرى في جهودها من حيث انتهت لجنة المتابعة الإفريقية، أي أنها ستنتقل من فكرة تنظيم استفتاء بالمنطقة ، وهو ما أعلن المغرب عن قبوله في 23 أكتوبر من نفس السنة أمام الجمعية العامة قصد إيجاد تسوية سلمية و نهائية لهذا النزاع.

المبحث الثاني: جهود الأمم المتحدة لتسوية قضية الصحراء المغربية:

أحيل ملف نزاع الصحراء على الأمم المتحدة بعد فشل جهود منظمة الوحدة الإفريقية في تسويته في منتصف الثمانينيات، و لم تكن هذه أول مرة يعرض فيها هذا الملف على أنظار المنظمة الأممية بل سبق لهذه الأخيرة أن تعرفت عن طريق إحدى أجهزتها الرئيسية، و هي محكمة العدل الدولية، على تفاصيل هذا النزاع قبل أن تخوض فيه المنظمة الإفريقية.

غير أن عودة هذا الملف إلى أروقة الأمم المتحدة من جديد في الثمانينيات لا يعكس فقط الرغبة في تدويل نزاع الصحراء بقدر ما يعكس فشل طرق التسوية السلمية التي اعتمدها المنظمة الإفريقية و عدم حفاظ هذه الأخيرة على درجة كافية من الحياد الموضوعي تجاه أطراف النزاع لإنجاح مساعيها الدبلوماسية التوفيقية.

و هكذا خبرت الأمم المتحدة قضية الصحراء كأحدى القضايا الخلافية العربية و الإفريقية من خلال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين، و عن طريق محكمة العدل الدولية و عبر توصيات مجلس الأمن و جهود الأمين العام للمنظمة.

أقر المغرب بدور الأمم المتحدة، ووافق على القرار الأممي القاضي بالقيام بالاستفتاء. و عليه و منذ 27 شتنبر 1983، أعلن المغرب قبوله للاستفتاء الأممي تبعا

²⁴ - المختار مطيع : المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة . منشورات إيزيس : ط 1 الدار البيضاء 1993 ص 110.

لخطاب الحسن الثاني أمام الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة و في 20 مارس 1986 قام الأمين العام بيريز دي كويلار بمساعي حميدة بين الأطراف المتنازعة، و قد رد المغرب في ماي 1986 على الورقة الأومية في هذا الشأن، و اتبع ذلك بمشاورات جنيف بسويسرا 9-10 يوليوز 1987 مع كل طرف على حدة، تم على إثرها إرسال بعثة تقنية إلى المنطقة لدراسة إمكانية عقد الاستفتاء و في 30 غشت 1988 قبلت جميع الأطراف الحل الأومي الذي وافق عليه مجلس الأمن بتاريخ 20 شتنبر 1988 تحت رقم 621 و بناء على ما سبق تقدم الأمين العام للأمم المتحدة بمشروع اتفاقية لحل النزاع في 18 يونيو 1990 تحت رقم (s/21.360) ووافق عليها في مجلس الأمن بقرار 648 في 27 يونيو 1990.²⁵

وبناء على القرار الأومي 690 بتاريخ 29 أبريل 1991 أنشأت قوات المينورسو - قوات الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية-قرار 690، و ضمت في البداية 2700 فرد، ضمنهم 1695 من العسكريين، الكل ينتمي إلى 36 بلدا، و أعلن عن وقف إطلاق النار و انتشر الموظفون والعسكريون الأوميون بالمناطق المخولة لهم. لكن مقتضيات التحقق من الهوية لتحديد المشاركين في الاستفتاء واجهت العديد من المشاكل، خاصة أن الأساس الذي اعتمد و هو إحصاء 1974 مع التصحيحات التي يفرضها الزمن و ضرورة التطور و النمو الديمغرافي لم يكن ليسهل الأمر، الشيء الذي لن يمكن من إجراء الاستفتاء في التاريخ المقرر أي يناير 1992. و رغم المعايير التي حددها الأمين العام في شأن تحديد الهوية و التي صادق عليها مجلس الأمن بتاريخ 19 دجنبر 1991، فإن الوضع ظل جامدا عدا مسألة إطلاق النار التي بقي مفعولها ساريا تحت المراقبة الدولية. وكانت الأسباب وراءها هذا الوضع هي تشبث الجزائر بضرورة المفاوضات المباشرة بين المغرب و البوليساريو الذي تشبث بإحصاء 1974، و طالب المغرب إضافة كل الصحراويين المنتميين إلى المنطقة التي كانت تحت الاستعمار الإسباني وكذا النازحين إلى المناطق الشمالية في

²⁵ - محمد العربي المساري: 30 سنة مسيرة من لاهي إلى بيكر، البوكلي للطباعة والنشر، القنيطرة 2005، ص

ظروف معينة ، و مسألة استمرار الإدارة المغربية في تدبير المجال، هذا بالإضافة إلى انعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة حسب وصف بيريز دي كويلار.

و استمر الوضع على ما هو عليه إلى أن تقدم الأمين العام الجديد بطرس غالي في يناير 1993 بتقرير أممي يضم ثلاث اقتراحات:

- ❖ مواصلة التفاوض حول معايير تحديد الهوية.
- ❖ اعتماد مقاربة أخرى غير الاستفتاء.
- ❖ تطبيق الاستفتاء في وقته وفق القرارات الأممية.

وفي رد للمجلس على هذا التقرير قرر الاستمرار في مشروع الاستفتاء مع الاستمرار في جهود الأمين العام لحل مشكلة المعايير و الاستمرار في تتبع المسألة عن كثب. ²⁶ و مع مجيء كوفي عنان إلى الأمم المتحدة و أما تأزم الوضع تدخل مبعوثه الخاص "جيمس بيكر" ، و أعاد طرح فكرة الحل الثالث رفضا شديدا من كل من الجزائر و البوليساريو. وقام المبعوث الخاص بعدة لقاءات مع الأطراف المتنازعة في مناسبات متعددة: لندن 10-11 يونيو 1997 و 19-20 يونيو من السنة نفسها، لشبونة 29-30 غشت و هيوستن 14-16 شتنبر، و تقرر بعد مشاورات مطولة أن يجرى الاستفتاء في دجنبر 1998 كما تم الاتفاق حول مسألة المعايير. ²⁷ لكن الأمور لم تكن بالسهولة المتصورة، حيث تعذر تطبيق اتفاقية هيوستن، مما سيؤدي بـ "جيمس بيكر" إلى محاولة طرح حل ثالث يجمع بين الاستقلال و الحكم الذاتي. و مع ذلك تعقدت مهام الأمم المتحدة و مبعوثها الخاص، و ظهر جليا استحالة تطبيق المخطط الأممي و هو ما يظهر بوضوح من خلال قراءة للتقرير الأممي الصادر في 20 يونيو 2001. ²⁸ الشيء الذي سيطرح من جديد فكرة الحل الثالث و التي بدأت تفرض نفسها بحدة خاصة في المنتظم الدولي. و مع

²⁶ - قرار مجلس الأمن رقم : 2 mars 1993 , S/RES/209

²⁷ - قرار مجلس الأمن رقم : 26 janvier 1998 ; S/RES/1148

²⁸ - تقرير الأمين العام حول الوضع في الصحراء الغربية: 20 juin 2001 ; S/2001/613

ذلك استمر الوضع في التعقيد من جديد و خرج المبعوث الأممي بطرح آخر هو مزيج من الحل الثالث و تقرير المصير، الشيء الذي رفضه المغرب.

بتأكد استحالة القيام بالاستفتاء، تقدم المغرب بطرح حل توافقي له نفس المرجعية القانونية و الاقتراحية للحل الثالث، يقوم على استقلال ذاتي للأقاليم الصحراوية مع صلاحيات واسعة، وفي هذا الإطار أنشئ في 25 مارس 2006 المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية و المكون من 141 ممثلا من مختلف الهيئات الاجتماعية الصحراوية، درس المشروع من لدن المجلس الملكي والهيئات السياسية الوطنية، حيث استجمعت المقترحات بالديوان الملكي الذي تكفل بإعداد المشروع و تقديمه المنتظم الدولي. الشيء الذي حصل يوم الأربعاء 2007/04/11 بنيويورك حيث سلم المندوب الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة السيد مصطفى الساهل إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، نص " المبادرة المغربية بشأن التفاوض لتحويل منطقة الصحراء حكما ذاتيا " و عبرت مختلف الهيئات الدولية خاصة الممثلة في مجلس الأمن الدولي عدا جمهورية جنوب إفريقيا على أهمية المقترح المغربي و قابليته للنقاش، و هو ما ظهر جليا بعد صدور قرار مجلس الأمن ليوم الاثنين بتاريخ 2007/04/30 يعرب فيه عن " ارتياحه للجهود الجدية و ذات المصادقية" التي يبذلها المغرب للتوصل إلى حل لنزاع الصحراء، داعيا الأطراف إلى مفاوضات مباشرة وصادقة. وهو ما دعمته الولايات المتحدة الأمريكية عبر تصريح سفيرها بالرباط السيد "طوماس رايلي" في 2007/05/05 حول استعداد بلاده لتسهيل المفاوضات بين المغرب و جبهة البوليساريو للوصول إلى تسوية لنزاع الصحراء، وقد سبق ذلك دعم مهم من لدن أعضاء الكونغرس الأمريكي من الحزبين الجمهوري و الديمقراطي لدعم المبادرة المغربية كأساس تفاوضي لحل النزاع.

و بالفعل انطلقت منذ ذلك الوقت عدة جولات تفاوضية استطلاعية في الغالب بوساطة و رعاية من الأمم المتحدة، بين المملكة المغربية و جبهة البوليساريو و ذلك ب مناهاست في ضاحية نيويورك. و لحد الآن لم تسفر الجولات الأربع: 18-19 يونيو 2007، 10-11 غشت 2007، 7-9 يناير 2008، 11-13 مارس 2009، بالإضافة على اللقاءات

غير الرسمية لشهر غشت 2009 و فبراير 2010 عن أي نتائج تذكر، خاصة و أن المغرب متشبث بالحل التوافقي المعتمد على الاستقلال الذاتي بينما لازالت البوليساريو تنشد تطبيق المخطط الأممي الأول الذي أضحى متجاوزا. و عليه قرر مجلس الأمن للأمم المتحدة تمديد صلاحيات حفظ الأمن لقوات المينورسو بالصحراء إلى 30 أبريل 2011.